الذبح

عن اخيه ويجب في الهدى التمتع جذع من الضان قد كمل ستة اشهر وقيل ستة او ثني من غيره وهو من البقر والمعز ما دخل في الثانية ومن الابل في السادسة تام المخلقة فلا يجزئ الاعور وهو بين عوره ولا العرج والا جرب ومكسور القرن الداخل ومقطوع شئ من الاذن كالخصي والابتر وساقط الاسنان كبير غير والمريض اما شق الاذن من غير ان يذهب منها شئ وثقبها و

وسمها وكسر القرن الظاهر وفقد القرن والاذن خلقة وهي الخصيتين فليس بنقص و الاكمة لا يخصي غير مجبوب له بان يكون ذا نعم على الكليتين وان كل ويكره نتف الوبر المستدل له نظر اهل الخبرة لتعذر العلم به غالبا فمتى ظهر كذلك اجزأ وان ظهر مهزولا لم يجزه بخلاف ما لو ظهر بها نقصا فانه لا يجزئ لان تمام الخلقة امر ظاهر فيتبين خلافه بخلاف الهزال فانه يستند الى تقصير وظاهر ان المراد ظهور المخالفة فيها بعد الذبح اذ لو ظهر التمام قبله اجزأ قطعا ولو ظهرا هزالا قبل ذبحها سمنت عند الشراء وفي اجزائه قولان الاجزاء للنص وان كان على ما احوط ولو اشتراه من غير اعتبار او مع ظن نقصها وهزاله لم يجزه الا ان يظهرا موافقة قبل الذبح ويحتمل قويا الاجزاء لو ظهر سمينا بعد لصحة العيص بن القاسم عن القوم يجب ان يكون ثما عرف به اي حضر عرفات وقت الوقوف ويكفي قول بايعه غير سمينا زيادة على ما يعتبر فيه ينظر ويمشي ويبرك في سواد الجار المتعلق بالثلثة على وجه التنازع ونية وتاء وبعير في سواد ما يكون هذه المواضع وهي العين والقوائم والبطن والمبعر سوادا او يكون به ناظلا عظيم السمن وعظم جثته بحيث ينظر فيه ويبرك ويمشي مجازا في السمن او يكون رعى ومشى ونظر وبرك وبعرفي السواد وهو الخفرة والمرعى زمانا طويلا فسمن لذلك قيل والتفسيرات الثلثة مروية عن اهل البيت عليهم السلام انانا من الابل والبقر كرانا من الغنم وافضله الكبش والتيتس من الضان والمعز ويجب البدنة قبل الذبح مقارنة له ولو تمكن الحج بينها وبين الذكر في اولى قدمها عليه مقتصرا منه على اقل جمعا بين الحقين ويتولاها الذابح سواء كان هو الحاج ام غيره ان يجوز الاستنابة فيها اختيارا ويجب نيتها ولا يكفي نية المالك وحده ويستحب جعل يده اي المناسك مع يد الذابح لو تعذرا ويجب قسمتها بين الاهداء الى مؤمن والصدقة عليه مع فقره والاكل و توكيله بدنها ولا يجب التصدق بل يكفي من الاكل مسماه ويعتبر فيها ان لا ينقص كل

منها

عن ثلثه ويجب النية لكل منها مقارنة للتناول والتسليم الى المستحق او وكيله ولو اخل بالنية ظن الثالث وكذا الاهدا ان كان يجعل صدقة دراهم خاصة ويستحب نحو الابل قائمة قد ربطت يدها مجتمعتين بين الخف والركبة لتمنع من الاضطراب او تشد يدها اليسرى تثقل المقدم الركبة ويوقفها على اليمين وعلى الجانب الايمن ان يقف الذابح على ذلك الجانب ويطعنها موضع النحر نحرة متعمدا والدعاء عنه بالمأثور ولو عجز عن السميرة قرب اجزاء المهزول وكذا الناقص لو عجز عن التام للامر بالاتيان بالمستطاع المقتضي امتثال الامر والحسنة معوية بن عمار ان لم تجد ما يذلك وقيل يتقدر الصوم لان الماموربه هو الاكمل فلا تعدل الا بتقدر البدل له وهو الصوم ولو وجد الثمن دونه مع خلفه عظم ثمنه وبهذا عنه من النفقات ان لم يقم بمكة طول ذي الحجة فان تعذر فيه ثمن القابل فيه ويسقط هنا الاكل فيصرف الثلثين في وجههما ويتخير في الثلث الاخر بين الامرين مع احتمال قيام الثاني مقام الاول ولو لم يتمكن لم يتصوما لهذا الحكم ولو عجز عن تحصيل الثمن او عن الثمن بحمله ولو بالاستئجار على ما في بلاد والاكتساب اللائق بحاله وبيع ما عدا المستثنيات في الدين صام بدله عشرة ايام قائمة ايام في الحج متوالية الا ما استثنى بعد التلبس بالحج ولو من اول ذي الحجة ويستحب السابع وتا لياه واخرى قبلها اخر ذي الحجة وشبعة اذا رجع الى اهله حقيقة او حكما كمن لم يرجع فينتظر بها لو ذهب لو صلة اهله عاده او مضى شهر يعلم من تقييد الثلثة بالمولات دون السبعة عدم اعتبارها فيها وهو احد القولين وقد تقدم ويتخير مولى المملوك المأذون له في الحج بين الاهداء عنه وبين امره بالصوم لانه عاجز عنه نفر ضرر الصوم لكن لو تبرع المولى بالاخراج اجزء كما يجزي من غير لو تبرع عليه متبرع والنص ورد لهذا التخيير وهو دليل انه لا يملك شيئا ولا التجر وجوب الهدى مع قدرته عليه والحجر عليه غير مانع منه كالسفيه ولا يجزي الهدى الا عن واحد ولو عند الضرورة على اصح الاقوال وقيل يجزي عن سبعة وعن سبعين اولاد واحد وقيل مع ضيق وبه روايات محمولة على المندوب جمعا كهدى القران قبل تتبيعه الاضحية فانه يطلق عليها الهدى اما الواجب ولو بالشروع في الحج المندوب فلا يجزي الا عن واحد ولو عند الضرورة على الاصح ويتقدر العجز ولو بتعذره الى المصوم ولو مات من وجب عليه الهدى قبل الذبح او التقليد اخرج عنه من صلب المال اي من اصله وان لم يوص بكثير من الحقوق

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)